

مستقبل الأغذية والزراعة مسارات بديلة إلى عام 2050

لمحة عامة

يعرض هذا التقرير ممارسة استباقية أجريت لتحديد الخيارات الاستراتيجية المحتملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأغذية والزراعة.¹ ويظل الشاغل الرئيسي فيما يختص بمستقبل الأغذية والزراعة هو ما إذا كانت هذه الأنظمة ستتمكن من توفير الغذاء للجميع بطريقة فعالة ومستدامة حتى عام 2050 وما بعده، وفي الوقت نفسه تفي بالمتطلبات الإضافية على السلع الزراعية للاستخدامات غير الغذائية.

ولمعالجة هذا الشاغل الرئيسي، يحلل التقرير السيناريوهات المستقبلية المحتملة التي تعكس بدرجات متفاوتة التحديات التي تواجه تحريك النظم الغذائية والزراعية نحو "عالم يكون فيه الغذاء مغذيًا ومتاحًا للجميع وتتم إدارة الموارد الطبيعية بطريقة تحافظ على وظائف النظام البيئي لدعم الاحتياجات البشرية الحالية والمستقبلية" كما ترجو منظمة الأغذية والزراعة. ويتمثل السيناريو الأول في "العمل كالمعتاد"، حيث بالرغم من الجهود التي تبذلها العديد من البلدان، تظل هناك العديد من التحديات القائمة التي تواجه الأغذية والزراعة بلا معالجة. ويشتمل السيناريو الثاني، "نحو الاستدامة"، على إحداث تغييرات استباقية باتجاه نظم غذائية وزراعية أكثر استدامة. بينما يعرض السيناريو الثالث، "المجتمعات الطبقيّة"، مستقبلًا تتفاقم فيه التفاوتات بين البلدان والطبقات الاجتماعية المختلفة.

وتشير الأدلة الواردة في هذا التقرير، والتي تستند إلى تحليل كمي دقيق وتقييمات نوعية جادة، إلى أنه لا يزال من الممكن تحريك النظم الغذائية والزراعية باتجاه مسار مستدام ومنصف يفي بالاحتياجات المتزايدة. غير أنه من اللازم إجراء عملية تحوّل عالمية وبذل جهود متضافرة تشمل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمنتجين والمستهلكين من القطاع الخاص، فضلاً عن المؤسسات الأكاديمية والبحثية. وإن جميع أصحاب المصلحة مدعوون إلى إيلاء الاهتمام الواجب لهذا التقرير والمواد المرتبطة به، مثل قاعدة البيانات العالمية للتوقعات على المستوى القطري المتاحة على شبكة الإنترنت. ويُرَجَى أن يقوم هؤلاء باستخدام هذا التقييم الاستباقي الطويل المدى كنقطة انطلاق للحوارات والعمليات السياساتية الاستراتيجية التي تهدف إلى تشكيل أنماط التنمية المستدامة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

¹ في هذا التقرير تشمل «الزراعة» جميع القطاعات الزراعية بما فيها إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والحراجة.

الرسائل الرئيسية

تأثر النظم الغذائية والزراعية بالاتجاهات التي قد تعرّض الاستدامة المستقبلية للخطر.

ما زال نمو السكان والدخل يزيدان الطلب على الغذاء ويحدثان تغييرات في تفضيلات البشر الغذائية؛ فاستمرار الفقر وعدم المساواة والبطالة يحد من إمكانية الوصول إلى الأغذية ويعوق تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذوي؛ كما يتحدد نمو الإنتاج الزراعي بتفاقم ندرة الموارد الزراعية وتدهور جودة الأراضي والموارد المائية، فضلاً عن عدم كفاية الاستثمار في الزراعة المستدامة؛ وكذلك يؤثر تغير المناخ بشكل متزايد على الحاصلات الزراعية وسبل العيش الريفية، وتظل الزراعة مصدرًا لانبعاث غازات الاحتباس الحراري.

أصبح من الضروري تغيير المسار - لم يعد "العمل كالمعتاد" خيارًا.

إذا ظلت الأنظمة الغذائية والزراعية على مسارها الحالي، فإن الأدلة تشير إلى أن المستقبل يتميز باستمرار انعدام الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي غير المستدام، وتلتزم العديد من البلدان والأقاليم بالفعل بتحقيق نظم غذائية وزراعية مستدامة. ومع ذلك، فإن تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة بالكامل، كما هو متوخى في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، سيتطلب بذل جهود إضافية من أجل: معالجة أوجه عدم المساواة المتزايدة والاختلالات بين الجنسين، والحفاظ على السلام، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتجنب نظم الزراعة المستنفدة للموارد، وتحسين إدارة الطلب على المنتجات الغذائية الحيوانية كثيفة الاستهلاك للموارد، والحد من إهدار الغذاء والحد من النفايات، من بين تحديات أخرى.

يمكن الوصول إلى مستقبل أكثر استدامة، ولكن الطريق لن يكون سهلاً.

لابتعاد عن سيناريو "العمل المعتاد"، يتعين على جميع المجتمعات أن تجدد الأصول التي تستخدمها لإنتاج السلع والخدمات وأن تضع حلولاً جديدة وتطبق تكنولوجيات مبتكرة. وبروح التضامن التي تجسدها أهداف التنمية المستدامة، ستمتكن البلدان والمجتمعات من تحمل التكاليف اللازمة لإحداث التحولات وسيتمتعون عليها توفير الدعم للمتضررين من التنمية غير المستدامة والمساعدة في تمهيد الطريق لتحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

يجب على جميع البلدان الالتزام بمسؤولية المشاركة في إجراء تغييرات جوهرية.

إن العملية التحولية العالمية المطلوبة لزيادة استدامة الأغذية والزراعة تتجاوز بكثير الفجوة بين البلدان "المتقدمة" والبلدان "النامية". وستعتبر جميع البلدان "متأثرة" بهذه العملية، حيث أنه من اللازم "إحداث تغييرات أساسية في طرق الاستهلاك والإنتاج في المجتمعات من أجل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي" (ريو +20، المستقبل الذي نصبو إليه).

رفع مستوى الوعي بين المستهلكين سيساعد على احتواء الحاجة إلى التوسع غير الضروري في إنتاج الغذاء والحد من "العبء الثلاثي" الناجم عن سوء التغذية...

من المتوقع أن يزيد الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء العالم بسبب تزايد عدد السكان والتغيرات في النظم الغذائية والدخول. وإن رفع مستوى وعي المستهلكين حول الأنظمة الغذائية الصحية والمستدامة بيئياً، فضلاً عن الحد من إهدار الأغذية، وتسعير الأغذية بشكل أكثر كفاءة لتعكس على نحو كاف العوامل الخارجية السلبية لإنتاجها، والحد من استخدام الحبوب لإنتاج الوقود الحيوي، كلها عوامل ضرورية للحد من الطلب على المنتجات الزراعية. وسيكون من الأهمية بمكان أيضاً تخفيض "العبء الثلاثي" لسوء التغذية، الذي يشمل نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة والوزن الزائد والسمنة، التي تتواجد غالباً في نفس البلد وحتى في نفس المجتمع.

... ولكن إنتاج المزيد سيكون أمراً لا يمكن تجنبه، ولذا فإن الطريق للمضي قدماً هو إنتاج المزيد بمدخلات أقل.

يجب على العاملين في مجال الأغذية والزراعة أن يتعلموا كيفية تلبية الطلب المتزايد تحت قيود أكبر على الموارد وكيفية تحسين استخدام الأراضي والمياه، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وزيادة كفاءة إنتاج الطاقة واستهلاكها، واستعادة التربة والغابات. وليست هذه سوى أمثلة لمجموعة متنوعة من الخيارات الاستراتيجية التي ينبغي وضعها في الاعتبار عند السعي إلى تحقيق الاستدامة.

وأثناء التحرك باتجاه الاستدامة، قد تزداد أسعار المواد الغذائية بشكل كبير ...

إذا أخذنا في الاعتبار النطاق الكامل لتكاليف الإنتاج والاستهلاك، بما في ذلك تدهور الموارد الطبيعية وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، تشير الأدلة إلى أنه من المرجح أن تزداد أسعار الأغذية بصورة كبيرة. ومع ذلك، فقد يؤدي ذلك إلى استخدام الموارد الطبيعية والغذاء نفسه بطريقة أكثر حرصاً.

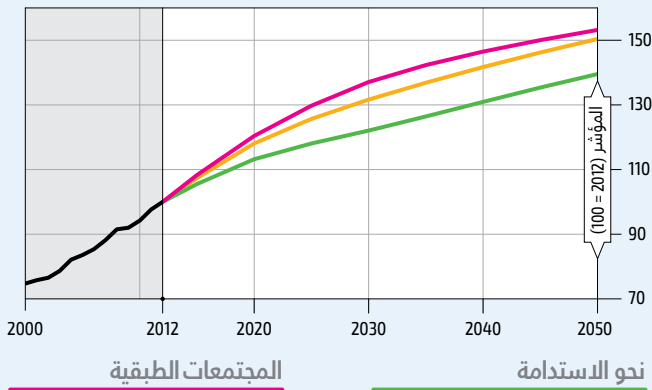
نتائج مختارة

تتمثل إحدى الرسائل الرئيسية المبنية عن التحليل الكمي الدقيق والتقييمات النوعية لتحليل السيناريوهات في أنه من أجل الوفاء بغايات أهداف التنمية المستدامة لإنهاء الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، لن يكون من الضروري زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 50 في المائة من عام 2012 وحتى عام 2050، بل يمكن الوفاء بغايات أهداف التنمية المستدامة بتوسع أقل بكثير في الإنتاج الزراعي طالما أصبحت نظم الإنتاج أكثر استدامة، من ناحية، وتم توزيع الدخل والغذاء بشكل أكثر إنصافاً عبر البلدان وداخلها، من ناحية أخرى.

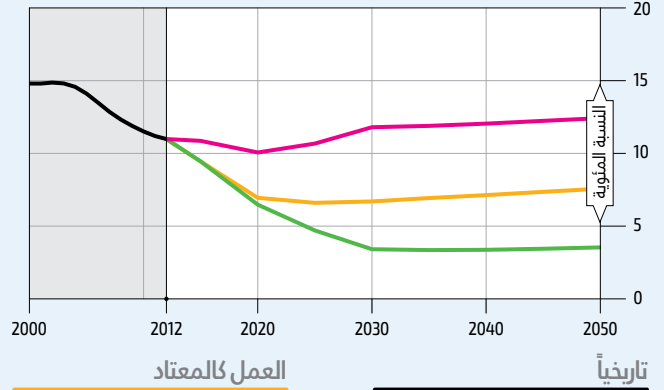
النتائج الواضحة والمتسقة من تحليل السيناريوهات، على المستوى العالمي وعبر مجموعات البلدان، هي أن "العمل كالمعتاد" يؤدي إلى نقص كبير في الغذاء بحلول عام 2050، حتى إذا زاد التوسع في الإنتاج الزراعي الإجمالي بنسبة 50 في المائة من عام 2012 إلى عام 2050 (وهذا بدوره سيساهم في زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري). وتزداد هذه الاتجاهات السلبية تفاقماً في سيناريو "المجتمعات الطبقيّة"، كما هو موضح في الأشكال الثلاثة أدناه.

ولكن في سيناريو "نحو الاستدامة"، على النقيض من ذلك، يقلّ نقص التغذية بشكل كبير حتى لو لم يرتفع الإنتاج الزراعي إلا في حدود 40 في المائة، بينما تنخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكل كبير. وينخفض نقص التغذية بشكل كبير بسبب توزيع الدخل والغذاء بشكل أكثر عدالة عبر البلدان وداخلها. كما تساهم الأنظمة الغذائية الأكثر توازناً في البلدان ذات الدخل المرتفع، والتي من المرجح أن تحدث تأثيرات مفيدة على زيادة الوزن والسمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بها، في الحد من توسع نشاط الإنتاج الحيواني، الذي يعد بدوره عاملاً رئيسياً وراء تحقيق توسع محدود بشكل أكبر في الإنتاج الزراعي والأراضي الصالحة للزراعة، والخفض الكبير في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وأمط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة.

النتاج الزراعي الإجمالي

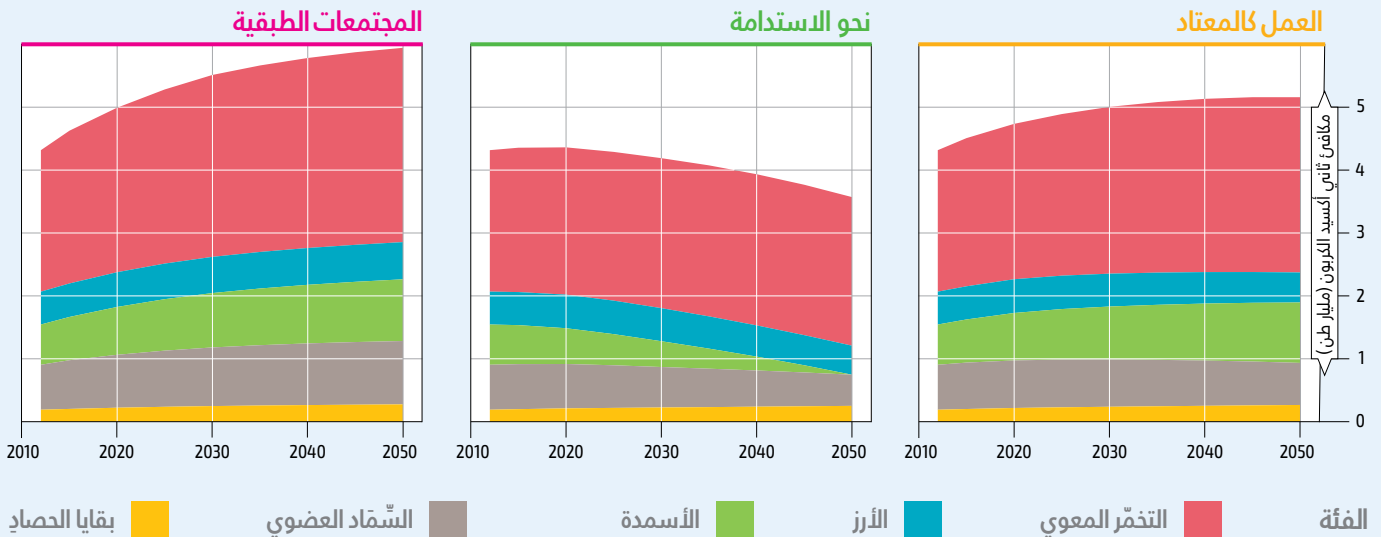


انتشار نقص التغذية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2018. مستقبل الغذاء والزراعة - مسارات بديلة إلى عام 2050. روما.

الانبعاثات المتوقعة لغازات الاحتباس الحراري من الزراعة



ملاحظة: يتم التعبير عن الانبعاثات بالغيغاطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (GtCO₂eq).
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2018. مستقبل الغذاء والزراعة - مسارات بديلة إلى عام 2050. روما.

... ولكن الاستدامة البيئية والأمن الغذائي يمكنهما أن يسيرا جنبًا إلى جنب.

في حين أن تحريك الأنظمة الغذائية الزراعية نحو الاستدامة قد يؤدي إلى رفع أسعار الأغذية وتقييد الناتج الزراعي العالمي، فإن توافر الغذاء للفرد والوصول إلى الغذاء في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط قد يتحسن بشكل مستدام إذا تمّ السعي إلى تحقيق توزيع أكثر إنصافًا للدخل داخل البلدان وبينها.

التوزيع الأكثر إنصافًا للدخل أمر لا بد منه ...

لا يمكن فصل ضمان التوزيع الأكثر إنصافًا للدخل داخل البلدان وبينها عن السعي إلى تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية والاستدامة البيئية للنظم الغذائية. ومن بين الخيارات الاستراتيجية لتحقيق هذا الهدف: تعزيز التكنولوجيات المستدامة وتيسير وصول المزارعين الأسريين إلى الأسواق؛ وبناء مؤسسات أقوى لضمان أسواق مدخلات ومخرجات زراعية تنافسية وشفافة وعادلة؛ وتطبيق خطط فعالة للحماية الاجتماعية ونظم مالية منصفة؛ والحد من التدفقات المالية غير المشروعة التي تستنزف الموارد من البلدان ذات الدخل المنخفض.

... وسيكون من اللازم تعزيز وصول الفئات الضعيفة إلى الأصول.

سيسهم الوصول الآمن والمنصف إلى أصول مثل الأراضي والمياه ورأس المال والمرافق الائتمانية وتعزيز المعرفة والدراسة الفنية والمهارات إسهامًا كبيرًا في تحسين فرص تحقيق الدخل المتاحة أمام الطبقات الفقيرة من المجتمعات. وينطبق ذلك على الأشخاص المنخرطين في الأنشطة الزراعية وأولئك الذين ينتقلون بشكل منتج إلى أنشطة أخرى.

القطاعات الغذائية والزراعية أساسية، ولكنها لم تعد كافية وحدها لضمان الوصول المنصف للغذاء.

لا تزال زراعة المحاصيل وتربية الماشية ومصايد الأسماك والحراجه هامة للعمالة وتوليد الدخل في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ولكن هذه القطاعات لم تعد تقدم فرصًا كافية. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن ترتبط الزراعة بشكل عام والمزارعون الأسريون بشكل خاص ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد الريفي والحضري ككل بتطوير الصناعات الزراعية والبنية التحتية اللازمة لربط المناطق الريفية والمدن والبلدات. فمن ناحية، يجب أن تكون الزراعة ككل، والمزارعون الأسريون خصوصًا، أكثر ارتباطًا بالاقتصاد الريفي والحضري الأوسع، بتطوير الصناعة الزراعية والبنية التحتية اللازمة لربط المناطق الريفية والمدن والبلدات الصغيرة. ومن ناحية أخرى، هناك حاجة إلى مؤسسات قوية مدعومة بنظم مالية فعالة لضمان توافر فرص لكسب الدخل في جميع قطاعات الاقتصاد، وحماية اجتماعية فعالة، فضلًا عن تجارة محلية ودولية تنافسية ومنصفة للمدخلات والمخرجات. كل هذه جوانب حاسمة لا تزيد فقط من كفاءة وإنصاف النظم الاقتصادية، بل إنها أيضًا تسهل تحولها الهيكلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدخلات الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الزراعة لن تحقق النتائج المرجوة، إذا لم يتم في نفس الوقت إدراج الجهود المبذولة لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة في الاقتصاد ككل.

يتاح منشور مستقبل الأغذية والزراعة - مسارات

بديلة إلى عام 2050 باللغة الإنجليزية على:

www.fao.org/3/I8429EN/i8429en.pdf

www.fao.org/publications/fofa/ar



للاتصال

Lorenzo Giovanni Bellù

الدراسات المنظورية العالمية، رئيس الفريق

إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأغذية والزراعة

LorenzoGiovanni.Bellu@fao.org

www.fao.org/global-perspectives-studies/ar